قياس اثر تغيرات اسعار النفط في الاستيرادات السلعية للعراق باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للمدة 1980-2019

Measuring the impact of changes in oil prices on commodity imports in Iraq by using Autoregressive Distributed Lag co integration technique for the period 1980-2019

م.د. سعاد عبدالقادر قاسم
كلية الادارة والاقتصاد جامعة دهوك
Suaad.qasim@uod.ac

أ.م.د. غسان ابراهيم احمد
كلية الادارة والاقتصاد جامعة نوروز
Dr.Ghassan.ibraheem@Gmail.com

تاريخ استلام البحث 9/ 2 /2021 تاريخ قبول النشر 29/ 4 /2021 تاريخ النشر 5 / 8/2021

المستخلص

يستأثر النفط بأهمية واهتمام كبير في الاقتصاد العراقي، إذ تشكل الايرادات النفطية القاعدة العريضة التي يرتكز عليها الاقتصاد في سياسته المالية والنقدية والتجارية ومجمل انشطة قطاعات الاقتصاد القومي سواء بشكل مباشر او غير مباشر وهذا ما يجعل اسعار النفط المرتفعة تعزز الايرادات النفطية التي تشكل النسبة الاعلى ضمن الايرادات العامة مما يزيد من فجوة الاختلالات الهيكلية في قطاعاته، ليستمر بذلك ضعف الترابطات الأمامية والخلفية بين القطاعات الاقتصادية ويستمر على أثر ذلك الاعتماد على الاستيرادات لتمويل الطلب المتنامي على السلع والخدمات.

وعلى وفق ما سبق يهدف البحث لتأكيد فرضيته التي تنص على ان التغيرات في اسعار النفط العالمية لها تأثير كبير في قيمة الاستيرادات السلعية سواء كان هذا التأثير مباشر او غير مباشر وذلك من خلال قياس العلاقة بين اسعار النفط و الاستيرادات السلعية للعراق للمدة 1980-2019 باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع **AutoregressiveDistributed Lag cointegration technique (ARDL)** ومن النتائج التي توصل اليها البحث اثبات وجود علاقة طردية و تكامل مشترك بين اسعار النفط والاستيرادات في المديين القصير والطويل.

الكلمات المفتاحية: *تقلبات اسعار النفط، الاستيرادات، الايرادات النفطية. الابطاء الموزع، الاقتصاد العراقي.*

Abstract

Oil accounts for great importance and interest in the Iraqi economy, as oil revenues constitute the broad base on which the economy relies in its fiscal and monetary policy and the overall activities of the national economic sectors, whether directly or indirectly, and this is what makes high oil prices reinforce oil revenues, which constitute the highest percentage in national revenues which increases the gap of structural imbalances in its sectors, thus continuing weak front and back linkages between economic sectors and continuing on the impact of that dependence on imports to finance the growing demand for goods and services.

According to the above, the research aims to confirm its hypothesis that changes in global oil prices have a significant impact on the value of commodity imports, whether this effect is direct or indirect, by measuring the relationship between oil prices and commodity imports to Iraq for the period 1980-2019 using the regression methodology Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique, and one of the findings of the research is to prove the existence of a positive relationship and mutual complementarity between oil prices and imports in the short and long term.

Key words*: oil price fluctuations, imports, oil revenues, Distributed Lag, Iraqi economy.*

المقدمة

شهد الاقتصاد العراقي على مدار العقود الاربعة الماضية تحولات عديدة شملت اثارها وتداعياتها جميع الاصعدة والقطاعات، فما افرزته هذه التحولات من حرب الخليج الاولى وغزو الكويت مرورا بالاحتلال الامريكي للعراق الذي مهد الطريق لدخول العراق في حالة من انعدام الاستقرار الامني والاقتصادي والسياسي الى يومنا هذا جملة من الاختلالات الهيكلية، لتتحدد وفق ذلك بنية الاقتصاد العراقي المرتكزة على الايرادات المتأتية من قطاع النفط ، الخاضع لتقلبات اسعار النفط وتحولات السوق النفطية.

ان الاعتماد المتزايد على النفط جعل من قاعدة الايرادات العامة تتصف بالضيق لغياب التنويع الاقتصادي الامر الذي تطلب تامين معظم احتياجات البلد من السوق الخارجية مما يؤدي ذلك الى تسرب جزء كبير من الايرادات نحو اقتصادات البلدان الاخرى مما يفقد الاقتصاد العراقي سنوياً مبالغ ضخمة من العملة الاجنبية لتغطية قيمة الاستيرادات التي تتحدد في ضوء الطاقة التصديرية للنفط واسعاره في السوق الدولية .

اهمية البحث:

يستمد البحث اهميته من اهمية سلعة النفط للاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل كبير على هذا المورد في تمويل عملية التنمية الاقتصادية، وان التغيرات في اسعار النفط تنعكس بشكل مباشر على الايرادات العامة لتتأثر بذلك متغيرات اقتصادية واجتماعية عديدة بما فيها الاستيرادات السلعية . كما تكمن اهمية البحث في التطرق الى واقع الاقتصاد العراقي واستعراض المراحل التي مر بها وتداعيات كل مرحلة على تطوره ونهوضه الاقتصادي.

مشكلة البحث:

تتمثل المشكلة في ضعف الهيكل الاقتصادي للعراق وهشاشته نتيجة ضعف تنوعه الاقتصادي واعتماده شبه الكلي على الايرادات النفطية الى جانب غياب سياسة تنموية واضحة للحكومة تعمل على تفعيل الانتاج في القطاعات الاقتصادية لتقليل الاعتماد المفرط على السلع المستوردة، فسياسة الباب المفتوح التي تم اتباعها بعد 2003 عمقت من حدة تبعية العراق للخارج الامر الذي يعيق من نموه ويضعف من فرصه في النهوض والتطور وديمومة ايجابية مؤشراته.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى بيان اوجه القصور في السياسة الاقتصادية للبلد نتيجة الاعتماد شبه الكلي على الايرادات النفطية التي اصبحت تعتبر المتغير الاكثر اهمية في تحديد واقع الاقتصاد العراقي والتحكم بمتغيراته. كما يسعى البحث الى بيان مدى اعتماد الاقتصاد العراقي على الاستيرادات في تلبية احتياجاته المتنوعة ومدى تأثير ذلك على مجمل قطاعاته الاقتصادية .

فرضية البحث: ينطلق البحث من الفرضيات الاتية :

1- وجود علاقة طردية و تكامل مشترك بين اسعار النفط والاستيرادات في المديين القصير والطويل.

2 – ان التغيرات الحاصلة في اسعار النفط تترك اثارها في مجمل قطاعات ومتغيرات الاقتصاد العراقي بما فيها قيمة الاستيرادات

السلعية التي تأخذ اتجاها تصاعديا مع ارتفاع اسعار النفط نظرا للارتباط الوثيق بين ايرادات النفط والقدرة المالية للبلد .

3- ان الاعتماد الكبير على الايرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة للبلد تسبب في ضعف مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في

الناتج المحلي الاجمالي، الامر الذي زاد من حجم الاعتماد المتزايد على الاستيرادات لتلبية الحاجات المتعددة والمتنوعة.

مدة البحث ومبررات اختيارها :

تم اعتماد المدة **(1980-2019)** كأساس للتحليل والتقدير لما شهدته هذه المدة من تحولات عديدة في الاقتصاد العراقي منها ما نتج عن اثار الحرب العراقية الايرانية وما تلاها في فترة الحصار الاقتصادي وما فرض من عقوبات دولية الى جانب التحولات الاقتصادية والسياسية منذ 2003 يضاف الى ذلك الازمات المالية والاحداث الدولية والاقليمية التي لعبت دورا في احداث الصدمات النفطية خاصة صدمة منتصف عام 2014 والتي جاءت متزامنة مع سيطرة الجماعات الإرهابية "داعش" على بعض المحافظات العراقية الامر الذي نتج عنه تذبذب في الايرادات النفطية التي يُعتمد عليها بشكل شبه كلي في اقتصاد ريعي كالاقتصاد العراقي.

اسلوب البحث

ان طبيعة البحث تطلب استخدام اكثر من اسلوب ليتناول الموضوع بشكل مركز، إذ تمت الاستعانة بالأسلوب التحليلي الوصفي عند تناول واقع القطاعات الاقتصادية واهميتها النسبية ودور النفط واهميته في اقتصاد العراق وفقاً لثلاث مراحل زمنية مر بها الاقتصاد العراقي، الى جانب اسلوب القياس الكمي من اجل التعبير عن العلاقات الاقتصادية التي تربط اسعار النفط بالاستيرادات.

وعلى وفق ذلك قُسم البحث الى مبحثين، خصص الأول لأسعار النفط وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي في حين خصص الثاني لتوصيف الانموذج القياسي فضلاً عن المقدمة والاستنتاجات والمقترحات وقائمة المصادر.

المبحث الاول : سعر النفط وانعكاساته على الاقتصاد العراقي

اولاً : مفهوم سعر النفط والعوامل المؤثرة فيه

يعبر سعر النفط الخام عن القيمة النقدية لبرميل النفط الخام، وفق المقياس الامريكي للبرميل المكون من 42 غالون مقيما بالوحدة النقدية الامريكية (الدولار)، وان سعر النفط الخام الذي يمثل قيمة السلعة النفطية معبراً عنها بوحدة نقدية في زمن ومكان معين لا يترجم دوما الى علاقة ثابتة ومتعادلة فالمتغيرات ليست ثابتة بل هي في حالة تغير مستمر، وهذا التغير خاضع وناجم عن تأثير وتداخل العديد من العوامل المختلفة سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية أم طبيعية او مرتبطة بشكل السوق نفسه وبطبيعة هذه السلعة وبكيفية استغلالها إنتاجاً واستهلاكاً، ففي حالات عديدة ولمدد زمنية كانت العلاقة ما بين السعر وقيمته علاقة غير متكافئة، أذ كان سعر النفط لسنوات او شهور أقل او اكبر بكثير من قيمة سلعة النفط، أذ من الصعب جدا عزل حركة السعر عن انعكاس الخصائص الجيولوجية في التكاليف إضافة الى العوامل التكنولوجية وهي عرضة للتغيير بالابتكارات، يضاف الى ذلك ان امكانية اكتشاف موارد اضافية سيؤثر كلفة استخراجها في مسار السعر، وعليه فقد ارتبط ذلك وتأثر بفعل عوامل اقتصادية وسياسية وعوامل بيئية ومناخية الى جانب دور وتأثير وكالة الطاقة الدولية من خلال ما تتبعه من سياسات وما تتخذه من إجراءات لحماية مصالح الدول المستهلكة للطاقة وما تعتمده البلدان المنتجة سواء ضمن منظمة اوبك او خارج اوبك من سياسات واستراتيجيات تخدم مصالحها وديمومة ايراداتها (العلي، 2018: 73).

يستأثر النفط الخام بالخصوصية في اتجاهاته السعرية نظرا لخضوعه لتقلبات سعرية كبيرة قد تمتد لمدد زمنية طويلة استجابة لحجم ونوع الاختلالات في العرض والطلب فسلعة النفط تحكمها العديد من المتغيرات، التي يتباين تأثيرها من دولة الى اخرى ومن فترة زمنية لأخرى. حيث تتنوع الاسباب وتتباين التأثيرات التي تتركها تلك العوامل في

سعر النفط واتجاهاته ويندرج ضمن العوامل الاقتصادية مجموعة من المتغيرات التي تؤثر في حجم العرض والطلب النفطي وتتمثل بالاتي: (الراوي،2016: 13)

- هيكل السوق.
- سعر الخصم.
- حجم الاحتياطي النفطي الدولي المثبت.
- الكلفة الحدية لاستخراج النفط الخام.
- متطلبات خطط التنمية الاقتصادية والتضخم المستورد.
- حركة خزين النفط الخام للدول الصناعية.
- معدل النمو الاقتصادي.
- بدائل النفط الخام واسعارها.
- الاسواق المستقبلية والمضاربة.

ان التقلبات في اسعار النفط هي حالة طبيعية، فسلعة النفط تعد من اكثر السلع التي يتم المتاجرة بها دوليا وهذا ما يجعل سعر النفط يتحدد على ضوء مجموعة من العوامل المتنوعة والمتداخلة وباتجاهات متفاوتة فمنها ما يدفع الاسعار نحو الارتفاع ومنها نحو الانخفاض مما يجعل صفة التذبذب والتقلب تلازم اسعار النفط عبر دورات لا تتصف بالانتظام كاستجابة لتأثير العديد من المتغيرات والاحداث على المستوى المحلي والاقليمي والدولي. و من خلال الشكل (1) يتبين لنا المسار الذي اتخذته اسعار النفط خلال المدة (1980–2019) والتي تعرضت فيه اسعار النفط الى مجموعة من الاحداث و الصدمات التي اثرت بدورها في احداث تقلبات وتذبذبات في اسعار وعرض وطلب النفط الخام.

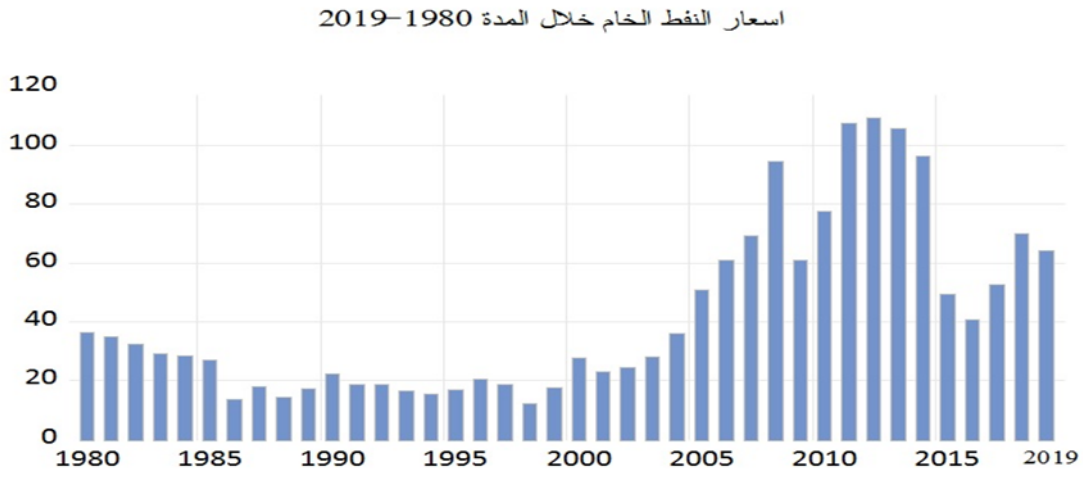

شكل(1) اسعار النفط خلال المدة 1980-2019

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول(2)

لقد شهدت السوق النفطية صدمات عديدة، تباينت درجة تأثيرها وانعكاساتها الاقتصادية بين البلدان المنتجة والمصدرة للنفط الخام وفقا لدرجة اعتمادها على الريع النفطي ومدى تنوع هياكلها الاقتصادية وتطورها الاقتصادي بداية بالصدمة النفطية الاولى عام 1973 نتيجة لقيام البلدان العربية ضمن منظمة اوبك بمقاطعات البلدان الغربية ابان حرب اكتوبر، ثم الصدمة النفطية الثانية للأسعار في عام 1979 والتي تزامنت مع بعض الاحداث السياسية وخاصة الثورة

الايرانية والاحداث التي سبقتها والتي ادت الى تخفيض الانتاج الايراني في بداية عام 1979 وانقطاع صادراتها النفطية في الربع الاول لذات العام. كما كان لنشوب الحرب العراقية الايرانية في عام 1980 اثر واضح في تفاقم المشكلة واطالة ظروف الشحة وتعميقها في السوق النفطية حيث ترتب على ذلك انخفاض واضح في انتاج الدولتين بصورة مجتمعة حوالي مليون برميل مقارنة مع (6.5) مليون برميل قبل عام من ذلك، ونتيجة لنقص المعروض من النفط توجهت المصافي الى شراء النفط من السوق الفورية للحصول على احتياجاتها مما دفع بالأسعار الى مستويات اعلى وقد ادى ذلك بمجمله الى تغيير جذري في ظروف سوق النفط العالمية لتتحول الى سوق بائع خلال الفترة 1979-1981 (عبدالرضا، 2010: 64).

ونتيجة لارتفاع اسعار النفط في الصدمة الاولى والثانية اصبحت تكاليف الاستخراج والانتاج للنفط الخام اقتصادية بالنسبة للبلدان خارج منظمة اوبك الى جانب ماتم اتباعه من سياسات ترشيد الاستهلاك التي اعتمدتها بلدان منظمة الطاقة الدولية يضاف الى ذلك فان العديد من بلدان منظمة اوبك نتيجة اختلاف المصالح الاقتصاديةلم تلتزم بحصص الانتاج المحددة لهم الامر الذي نتج عنه تخمة في المعروض ادت الى هبوط اسعار النفط وحدوث صدمة اسعار النفط الثالثة (1985-1986) الامر الذي دفع السعودية الى التخلي عن دورها كمنتج متأرجح في السوق.

كما وشهدت اسعار النفط ارتفاعا في عام 1990نتيجة انخفاض الانتاج والمخاوف التي ارتبطت بغزو العراق للكويت واندلاع حرب الخليج الثانية ، لتدخل بعد ذلك أسعار النفط في فترة انخفاض دائم حتى عام 1994حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها منذ عام 1973. ورغم ان منظمة اوبك نجحت الى حد ما في ضبط الحصص ليرتفع بذلك سعر النفط عام 1996، إلا أن هذا التعافي لم يدم طويلا حيث انتهت زيادة الأسعار نهاية سريعة في أواخر عام 1997وعام 1998، نتيجة تجاهل تأثير الأزمة الاقتصادية في آسيا لتكون السوق النفطية بذلك امام الصدمة الرابعة (احمد، 2011: 42).

اما الصدمة النفطية الخامسة فقد كانت نتيجة لتداعيات ازمة الرهن العقاري التي ادت الى تراجع حاد في الطلب على النفط، نتيجة لتضرر الاقتصاد العالمي ليؤدي ذلك الى احداث تغيرات كبيرة في اسعار النفط خلال تلك الفترة حيث كانت افرازات الازمة واضحة في اسعار النفط التي وصلت الى (61.06) دولار عام 2009 بعد ان كانت(94.45) دولار عام 2008.

وفيما يخص الصدمة السادسة منتصف 2014 فان انخفاض الاسعار يعزى الى عوامل العرض منها تنامي انتاج النفط الامريكي وانحسار المخاوف الجيوسياسية والتغير الحاصل في سياسات اوبك الى جانب انخفاض الطلب العالمي على النفط نتيجة الهبوط في النمو الاقتصادي للصين التي تعد من كبار مستوردي النفط بعد الولايات المتحدة .

من شأن التقلبات الحاصلة في اسعار النفط ان تؤثر في الاقتصاد العراقي سواء من خلال تاثيرها المباشر في قيمة الايرادات النفطية، او بشكل غير مباشر من خلال تأثر القطاعات الاقتصادية بالسياسة الانفاقية للدولة التي تعتمد بشكل شبه كلي على الايرادات المتأتية من صادرات النفط وانعكاس ذلك على العديد من المتغيرات الاقتصادية ومنها الاستيرادات ، مما يوثر على الميزان التجاري لينتج عن ذلك فائضا او عجزاً يمتد لسنوات، لذلك فان تلك التقلبات تشكل تحديا وقلقا للسياسة الاقتصادية للعراق، حيث يستند الرخاء والنمو والاستقرار في استقرار اسعار النفط عند معدلات تتناسب مع متطلبات الاقتصاد العراقي(دعدوش، 2020: 4).

ثانياً: الاثار الاقتصادية لانعكاسات اسعار النفط على الاقتصاد العراقي

لمعرفة مدى تأثر الاقتصاد العراقي بالتغيرات الحاصلة في اسعار النفط سنستعرض الاهمية النسية للنفط ضمن هيكل الاقتصاد العراقي على النحو الاتي:

1: الاثار الاقتصادية لانعكاسات اسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي

يعكس الناتج المحلي الاجمالي طبيعة الاداء الاقتصادي للبلد خلال مدة زمنية هي سنة، ومن خلال علاقته بحجم السكان يكشف مدى كفاءة الاقتصاد ومعدلات نموه (FRAUMENI,2017:4). وفيما يخص الاقتصاد العراقي فثمة خصائص عديدة ارتبطت بمساره الاقتصادي عكست آثارها على حجم الناتج المحلي الاجمالي وتوزيعاته القطاعية، كان من اهمها ضيق القاعدة الانتاجية للاقتصاد العراقي التي تتمثل بتذبذب مساهمة النفط خلال عقد الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي وانخفاض نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي(علي، 2018: 72). و الجدول(1) يظهر لنا تباين نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي عبر مسيرة التنمية في العراق، خلال المدة 1980–2019 .

جدول (1) الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة 1980-2019

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	مساهمة قطاع النفط %	مساهمة قطاع الزراعة %	مساهمة قطاع الصناعات التحويلية %	مساهمة القطاعات الاخرى
1980	47,562	60	4.6	4.4	31
1981	32,580	28.2	8.3	6.3	57.2
1982	36,777	22.3	10.12	7.5	60.08
1983	37,495	21.5	10.8	7.7	60
1984	42,531	23.5	12.8	8.5	55.2
1985	44,204	22	13.8	9.5	54.7
1986	39,992	13.9	14.1	11.4	60.6
1987	43,702	19	13.5	11.1	56.4
1988	43,411	17.4	13.8	12.8	56
1989	48,422	17.1	15.3	12.3	55.3
1990	13,982	13.3	18.9	8.4	59.4
1991	4,245	0.35	26	5.5	68.15
1992	5,481	0.05	35	5.2	59.75
1993	4,347	0.18	31.3	5.5	63.02
1994	3,621	0.09	42.5	3.2	54.21
1995	4,000	0.12	54.9	3.8	41.18
1996	5,556	0.04	42	2.3	55.66
1997	10,261	73.8	8.4	0.65	17.15
1998	10,572	68.5	10.9	0.86	19.74

13.83	0.87	7.2	78.1	17,477	1999
11.2	0.9	4.6	83.3	26,018	2000
17.13	1.47	6.9	74.5	20,342	2001
19.2	1.5	8.5	70.8	19,657	2002
22.1	1. 5	8.3	68.1	15,282	2003
38.1	1.5	5.4	55	36,638	2004
41.9	1.4	7	50 .1	49,955	2005
41.6	1.5	6 .9	50	64,805	2006
40.8	1.6	4 .9	52 .7	86,125	2007
40.1	1.5	3 .9	54 .5	130,204	2008
40.4	1.7	3 .9	54	110,968	2009
42.8	1.7	4 .2	51 .3	138,517	2010
42.2	1.6	4 .5	51 .7	185,750	2011
43.3	1.7	3 .7	51 .3	218,032	2012
45.1	1.5	4 .2	49 .2	236,438	2013
43.2	1.1	4	51 .7	228,416	2014
36.2	0.9	3	59 .9	166,822	2015
35.8	0.8	3	60 .4	166,603	2016
33	1.2	1.8	64.0	187,534	2017
33.3	1.1	1.9	63.7	215,626	2018
33.6	0.8	1.7	63.9	262,912	2019

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على :-

- البيانات من 1980-1990 مأخوذة من اعداد متفرقة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ضمن اصدارات صندوق النقد العربي متوفر على الرابط الاتي:
https://www.amf.org.ae/ar/jointrep
- البيانات من 1991-2019 مأخوذة من اعداد متفرقة من التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي متوفرة على الرابط الاتي:
https://cbi.iq/news/view/463

ففيما يخص مساهمة النفط يتبين لنا من معطيات الجدول (1) تذبذب مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي خلال عقد الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات فبعد ان كانت مساهمته تبلغ (60%) في عام 1980 اتخذ النفط اتجاها تنازليا بلغ في عام 1981 (28.2%) مواصلا استمراره في الانخفاض ليصل الى (22.3 %) في عام 1982والى (13.9%) في عام 1986. استمرت مساهمة القطاع النفطي بالانخفاض إلى أن وصلت (0.04%) عام 1996، وهذا الانخفاض الملحوظ يعود لجملة من الاسباب ،كان منها الضغوط الإقليمية الحادة (الحرب العراقية الإيرانية ونشوب

حرب الخليج الثانية وتذبذب الأسعار وتراجع الصادرات النفطية، و ظروف الحصار الاقتصادي التي فرضت على العراق في إعقاب حرب الخليج الثانية والتي أثرت بشكل كبير على صادرات النفط ومن ثم عوائده .

كما ونلاحظ من خلال معطيات الجدول (1) ارتفاع الاهمية النسبية لمساهمة القطاع الزراعي خلال ذات المدة (1980-1995) حيث سجل نسبة مساهمة بلغت (10.12%) في عام 1982 بعد ان كانت (4.6%) في عام 1980 لتزيد بعد ذلك مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي الى (26%) مواصلاً زيادته التي بلغت (54.9%) عام 1995 بسبب انخفاض انتاج النفط وتدني مساهمته من جهة والاهتمام الحكومي بالزراعة لسد النقص الحاد من المواد الغذائية الزراعية الأساسية نتيجة الحصار الاقتصادي وتداعياته على العراق من جهة اخرى، بيد انه ومع بدء تصدير النفط بشكل رسمي من جديد وفقا لقرار مجلس الامن رقم (986) اخذت نسبة مساهمة النفط تزيد بشكل متسارع اذ بلغت (73.8%) في عام 1997 انخفضت عن ذلك في عام 1998 متأثرة بالأزمة المالية لبلدان جنوب شرق اسيا، الا انها عاودت الارتفاع ووصلت الى (83.3%) في عام 2000 اما خلال المدة 2001-2019 فان حصة النفط تذبذبت بين ارتفاع وانخفاض لتسجل اعلى نسبة في عام في عام 2001 حيث بلغت (74.5%) وادنى نسبة في عام 2005 اذ بلغت (1.5%).

وفيما يخص نسبة مساهمة القطاع الزراعي بعد قرار استئناف تصدير النفط فمن ملاحظة بيانات الجدول(1) يتضح لنا ان مساهمته اخذت تنخفض نتيجة الاعتماد المتزايد على الايرادات النفطية ليعود العراق و يوفر معظم سلعه الغذائية عن طريق الاستيرادات مما شكل ذلك استنزافاً لكمية كبيرة من العملة الصعبة التي يوفرها القطاع النفطي إذ سجلت مساهمة القطاع الزراعي في عام 1996 (42%) وبعد ذلك اتخذ القطاع الزراعي اتجاها تنازلياً خلال المدة (1997-2019) اذ سجل ادنى نسبة له في 2019 بلغت (1.7%) اما قطاع الصناعة التحويلية فقد استمر بالتدهور وانخفضت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغت مساهمته (5.2%) عام 1992 بعد ان كانت نسبته (12.8%) في عام 1988 ويعزى ذلك الى قيام الحكومة العراقية آنذاك بتحول العديد من منشآت القطاع الصناعي من الانتاج المدني الى منشآت ومصانع للإنتاج العسكري ومع انتهاء الحرب العراقية الايرانية انخفضت هذه النسبة لتصل الى (12.3%) في 1989والى (8.4%) في عام 1990 ومن ثم الى (5.5%) في عام 1991 وذلك بسبب خفض نسبة التمويل لهذا القطاع نظرا للانخفاض الحاد في الصادرات النفطية الى جانب اعتماد هذا القطاع على المواد الأولية والخامات المستوردة من الخارج والتي لم تعد تصل إلى العراق بسبب الحصار الاقتصادي المفروض عليه يضاف لذلك تعرض ما تبقى من مصانع البلد خلال مدة العقوبات الاقتصادية إلى التفكيك من خلال عمل اللجنة الدولية المكلفة أمميا بالتفتيش عن قدرات العراق في إنتاج الأسلحة الكيمياوية، ثم أتى السلب والنهب والتخريب على ما تبقى من شركات التصنيع العسكري وبنيتها التحتية بعد الحرب ((مطشر، 2004، 74)) ومن ثم استمرار وتواصل هذا الهبوط ولغاية عام 2019 حيث وصلت نسبة المساهمة الى (0.8%) وذات النسبة لعام 2016،اما النسب الأخرى فهي تعود للقطاعات الأخرى المكونة للاقتصاد العراقي سلعية كانت ام تجارية او خدمية.

2- اثر تقلبات اسعار النفط في الايرادات النفطية

ارتبطت خطط التنمية الاقتصادية في العراق منذ عقود بالإيرادات النفطية التي اخذت تهيمن بحصتها في هيكل الايرادات العامة لتصل الى (96%) من ايرادات الموازنة العامة،كما وتستأثر بالحصة الاكبر ضمن تشكيلة الناتج المحلي الاجمالي سواء كان ذلك بشكل مباشر من خلال مساهمة الايرادات في الناتج المحلي او مساهمة غير مباشرة من خلال استفادة القطاعات الاقتصادية الأخرى من الايرادات النفطية وهذا ما جعل الأداء الاقتصادي للعراق وفاعلية

مجمل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ذات ارتباط وثيق بأداء قطاع النفط الذي يخضع بدوره لجملة من العوامل والمؤثرات التي تتسبب في احداث تقلبات وتذبذبات بشكل متوقع الحدوث او مفاجئ (Aresti,2016:7)

جدول(2) يبين مسار اسعار النفط وحجم الصادرات والايرادات النفطية والاستيرادات السلعية خلال المدة 1980-2019

السنوات	اسعار النفط/ دولار	الصادرات النفطية م/ب/ي	الايرادات النفطية مليار دولار	قيمة الاستيرادات السلعية مليار دولار
1980	36.156	2.482.0	26.096	7.477
1981	34.929	872.0	10.039	20.735
1982	32.439	846.0	9.933	21.464
1983	29.04	702.0	7.699	10.602
1984	28.20	867.0	9.095	10.803
1985	27.01	1.085.4	11.259	11.327
1986	13.53	1.393.5	6.913	9.844
1987	17.73	1.717.0	11.112	11.388
1988	14.24	2.095.0	11.315	10.194
1989	17.31	2.260.0	14.810	11.785
1990	22.26	1.596.0	9.933	9.909
1991	18.62	39.0	276	3.034
1992	18.44	60.7	380	4.254
1993	16.33	59.2	330	3.418
1994	15.53	60.0	292	2.682
1995	16.86	63.5	350	2.891
1996	20.29	88.1	659	2.943
1997	18.68	746.6	4.609	3.683
1998	12.28	1.417.6	5.817	4.986
1999	17.48	2.130.9	11.950	9.097
2000	27.60	2.039.8	18.319	11.009
2001	23.12	1.710.2	11.585	11.152
2002	24.36	1.494.6	11.246	9.817
2003	28.10	388.6	7.526	9.934
2004	36.05	1.450.0	22.228	21.302

23.532	26.516	1.472.2	50.64	2005
22.009	31.548	1.467.8	61.08	2006
19.556	40.415	1.643.0	69.08	2007
32.882	63.127	1.900.4	94.45	2008
36.858	40.647	1.906.0	61.06	2009
39.275	53.044	1.890.4	77.45	2010
50.581	86.562	2.165.7	107.46	2011
59.006	93.218	2.423.4	109.45	2012
59.349	92.902	2.390.4	105.87	2013
53.177	81.624	2.515.5	96.29	2014
39.045	58.051	3.004.9	49.49	2015
32.713	37.199	3.803.5	40.76	2016
38.569	54.682	3.802.0	52.43	2017
39.861	68.85	3.862.0	69.78	2018
40.126	78.551	3.968.2	64.04	2019

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المنشورة في النشرات الاحصائية السنوية لمنظمة اوبك متوفرة على الرابط الاتي:

https://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm

بالنسبة للبيانات ضمن عمود الايرادات النفطية مأخوذة من التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي اعداد متفرقة على الرابط الاتي:

https://cbi.iq/news/view/463

وبالنظر في معطيات الجدول (2) يتبين لنا تذبذب حصة الايرادات وتأرجحها بين انخفاض وارتفاع لبعض السنوات كانعكاس للأوضاع والظروف التي مر بها العراق بشكل خاص وسوق النفط بشكل عام والتي يمكن تحليلها وفق المراحل الاتية:

المرحلة الاولى 1980-1989 مرحلة الحرب العراقية -الايرانية

من متابعة بيانات الجدول(2) نلاحظ الانخفاض الحاد في ايرادات النفط في 1980 إذ بلغت (26.096) مليار دولار فخلال السنوات الاولى للحرب تعرضت منصات التحميل والضخ وانابيب نقل النفط الى التدمير مماساهم ذلك في انخفاض الانتاج الذي وصل الى (897) مليون برميل في عام 1981 ، بعد ان كان (2,646) مليون برميل عام 1980 وتزامن ذلك مع قيام الحكومة السورية باغلاق الانبوب المار عبر اراضيها سنة 1982 مما تسبب ذلك في خسارة العراق منفذا تصديريا بطاقة (0.4) مليون برميل يوميا ليقتصر التصدير على الانبوب المار عبر الاراضي التركية وهو بطاقة تصديرية (0.75) مليون برميل يوميا أي ما يعادل ربع الطاقة التصديرية للعراق لعام 1979 التي بلغت نحو (3.281) مليون برميل يوميا (العلي، 2018: 114) لتصل الى (6.913) مليار دولار عام 1986 نتيجة

بالانخفاض في اسعار النفط ووصولها الى (13.53) دولار وهو ادنى معدل للإيرادات طوال تلك المرحلة. بيد ان الايرادات النفطية ومع تزايد اسعار النفط الى(17.73) دولار للبرميل تزايدت لتصل الى (11.112) دولار للبرميل عام 1987 ومن ثم الى (11.315) مليار دولار في عام 1988 ومن ثم (14.810) مليار دولار في عام 1989 نتيجة انتهاء الحرب العراقية الايرانية والتي على اثرها اخذت الصادرات النفطية تتزايد لتصل الى(2.260) مليون برميل يوميا نهاية عام 1989.

المرحلة الثانية 1990-2002 مرحلة حرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي

لقد كان لانتهاء الحرب اثره البالغ في سوق النفط إذ ارتفع سعر النفط الى (22.26) دولار للبرميل بيد ان الصادرات العراقية انخفضت ولم تواكب ذلك الارتفاع في اسعار النفط نتيجة غزو العراق للكويت وعلى اثر ذلك اخذت معدلات الانتاج والتصدير تنخفض وبشكل تدريجي نتيجة ما تعرض له العراق من اثار حرب الخليج الثانية وما فرض عليه من عقوبات اقتصادية دولية حيث بلغت الايرادات النفطية (9.933) مليار دولار عام 1990 لتتراجع عن ذلك بكثير خلال المدة من (1991- 1996)نتيجة للحصار الاقتصادي أذ وصلت ادنى قيمة الى (276) مليون دولار في عام 1991 اما اعلى قيمة خلال تلك المدة فكانت في عام 1996 اذ بلغت (659) مليون دولار بيد ان الوضع تغير عن ذلك مع قرار مجلس الامن رقم (986) الخاص بالنفط مقابل الغذاء والدواء والذي على اثره اخذت صادرات النفط تزداد وبشكل تدريجي رغم تهالك البنية التحتية للقطاع والتي كانت متدهورة نتيجة ضعف الاستثمار الامر الذي ساهم في زيادة الايرادات النفطية لتصل في عام 2000 الى (18.319) مليار دولار ساهم في ذلك ارتفاع اسعار النفط الى (27.60) دولار بعد ان كانت (17.48) دولار في عام 1999 ولان سوق النفط شديد التأثر بالمتغيرات الخارجية فقد هبطت اسعار النفط الى (23.12) نتيجة احداث11 سبتمبر وانخفاض الطلب العالمي على النفط كذلك انخفاض الصادرات العراقية نتيجة تهالك البنية التحتية وتفاقم مشاكل قطاع النفط لتصل الايرادات النفطية الى(11.585) مليار دولار في عام 2001 ومن ثم الى (11.246) نهاية عام 2002.

المرحلة الثالثة 2003-2019 مرحلة الاحتلال الامريكي للعراق والتطورات اللاحقة

شهد عام 2003 نقطة تحول في المسار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للعراق ترتب عليها احداث حالة من الفوضى وعدم الاستقرار انعكست على مسار السياسات العامة للبلد واداء العديد من القطاعات بما فيها قطاع النفط الذي تأثر بالأحداث ليظهر حجم التأثير في حجم الانتاج والتصدير. فرغم ارتفاع اسعار النفط الا ان اداء القطاع النفطي كان متدنيا إذ بلغ حجم التصدير لعام 2003 (3.886) مليون برميل محققا ايرادات بلغت (7.526) مليار دولار ، اما في عام 2004 ومع عودة الاستقرار الامني والاقتصادي بشكل نسبي وبالتزامن مع ارتفاع اسعار النفط ارتفعت حصيلة الايرادات النفطية نتيجة زيادة طاقات الانتاج والتصدير لتصل الى (22.228) مليار دولار كما هو مبين في الجدول(2) .

لقد شجعت اسعار النفط العالية خلال المدة من 2004-2008 على زيادة الطاقات التصديرية للعراق مما ساهم ذلك في ان تحقق الموازنة العامة فائضا ماليا للمدة 2004-2008 وصل نحو (35.512) مليار دولار إذ بلغت الايرادات النفطية نهاية عام 2008 (63.127) مليار دولار بيد انها انخفضت عن ذلك لتصل في نهاية عام 2009 الى (40.647) مليار بسبب الازمة المالية العالمية والركود الاقتصادي العالمي الذي ادى الى تراجع اسعار النفط (دعدوش، 2020: 197)، اما المدة 2010-2013 فانه ومع تحسن الاوضاع الاقتصادية العالمية بعد الازمة المالية في 2008 والارتفاع التدريجي لأسعار النفط في الاسواق الدولية التي وصلت الى (109) دولار للبرميل اخذت الايرادات النفطية اتجاها تصاعديا إذ بلغت (93.218) مليار دولار في عام 2012 .

شهدت السنوات من 2014–2017 عدم استقرار اسعار النفط العالمية بسبب الركود الذي اصاب اقتصادات العالم في بداية 2014 مما انعكس على انخفاض النمو الاقتصادي العالمي اذ انخفض سعر برميل النفط من (96.29) دولار الى (40.76) دولار الامر الذي انخفضت معه الايرادات النفطية الى (58.051) و (37.199) مليار دولار في الاعوام 2015 و 2016 على التوالي تزامن ذلك مع سيطرة الجماعات الارهابية "داعش" على ثلاث محافظات عراقية وما خلق ذلك من فوضى وتدهور امني. ومع التحسن التدريجي لأسعار النفط 2017 إذ وصل سعر برميل النفط الى (52.43) دولار اخذت الاوضاع المالية في العراق تتحسن جزئياً نتيجة تزايد الايرادات النفطية التي بلغت (54.682) مليار دولار خلال ذلك العام لتزيد عن ذلك في الاعوام 2018 و2019 نتيجة ارتفاع اسعار النفط وتبلغ (68.85) (78.551) مليار دولار على التوالي.

3- اثر تقلبات اسعار النفط في الاستيرادات السلعية

تؤكد الادبيات الاقتصادية دور واهمية الاستيرادات لاقتصاد اي بلد باعتبارها احدى مكونات التجارة الخارجية ووسيلة فاعلة لتامين احتياجات الدول من السلع والخدمات المختلفة وغير المتوفرة، او الحصول عليها بتكلفة اقتصادية الى جانب تلبية متطلبات عملية التنمية من العالم الخارجي. ولأنها تعكس درجة اعتماد هذا الاقتصاد على السوق الخارجية فهي ذات قدرة اعلى من الصادرات في بيان قوة الاقتصاد الوطني، ومن ثم قدرة هذا الاقتصاد على مواجهة التحديات الخارجية باعتبارها احدى الادوات المهمة للنهوض الاقتصادي، ووسيلة للحصول على المقومات الرئيسة للتنمية (Radelet,1999:14).

ان الاستيراد كأحد متغيرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العراقي يتأثر بالتغيرات الحاصلة في اتجاهات اسعار النفط من خلال التأثير المباشر لأسعار النفط في الايرادات النفطية وكذلك اثرها في الموازنة العامة التي تعتمد بشكل كبير على النفط إذ ان قدرة البلد على الاستيراد تعتمد على قدرته في التصدير وعلى وفق ذلك سيتم استعراض واقع الاستيرادات في الاقتصاد العراقي بثلاثة مراحل ضمن مدة البحث على النحو الاتي:

المرحلة الاولى 1980–1989 مرحلة الحرب العراقية – الايرانية

لقد أثر نشوب الحرب العراقية– الإيرانية في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي على مجمل المؤشرات الاقتصادية في العراق، حيث فرضت الحرب تحول إدارة الاقتصاد العراقي من اقتصاد طبيعي إلى اقتصاد حرب وهذا ما دفع الحكومة العراقية ان تتوسع في استيراداتها خاصة من السلع الاستهلاكية، لتامين حاجات المواطنين وبث الطمأنينة في نفوسهم ففي عام 1980 شكلت السلع غير العسكرية (83%) نسبة الى اجمالي الاستيرادات مقارنة بـ (17%) للاستيرادات العسكرية بيد ان تلك السياسة تسببت في احداث ضغوطات على الموازنة العامة وبات من الصعب التوسع في استيراد السلع خاصة بعد استنفاذ الاحتياطيات الخارجية في السنوات الاولى للحرب اضافة الى تزايد الانفاق العسكري الامر الذي جعل من الاستيرادات غير العسكرية تتخذ اتجاهاً تنازليا وصل الى (17%) في 1984 في حين شكلت الاستيرادات العسكرية (83%) من اجمالي الاستيرادات وهذا التوسع في الانفاق العسكري كان على حساب المواطن العراقي كما هو مبين في الشكل (2).

ومع انخفاض صادرات النفط الخام التي تزامنت مع هبوط اسعار النفط اتجه العراق نحو الاقتراض الخارجي لتمويل الاستيرادات ضمن نطاق محدود إذ ان الاستيرادات السلعية قد تأقلمت في عقد الثمانينيات لتلائم ظروف ومتطلبات اقتصاد الحرب.

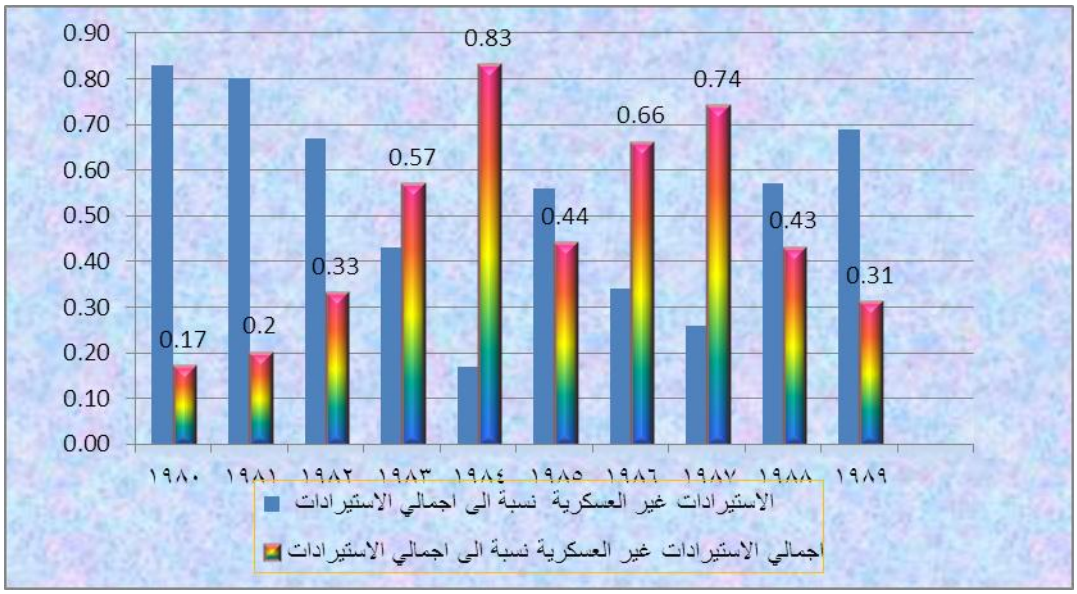

شكل (2) الاستيرادات العسكرية والاستيرادات غير العسكرية نسبة الى اجمالي الاستيرادات للمدة 1980-1989

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات معهد ستوكهولم لدراسات السلام متوفرة على الرابط الآتي:
www.sipri.org/research/armament

المرحلة الثانية 1990-2002 مرحلة حرب الخليج الثانية و الحصار الاقتصادي

هي مرحلة الحصار الاقتصادي المفروض على العراق بعد أحداث آب عام 1990 واحتلال العراق للكويت. حيث منع العراق بموجب قرارات صادرة من مجلس الأمن من تصدير نفطه. مما انعكس بشكل مباشر على إمكانيات الدولة المالية وترتب على ذلك حرمان الشعب العراقي من مقومات الحياة الأساسية، ولمعالجة تلك الحالة من الناحية الإنسانية سُمح للعراق في عام 1996 تصدير كميات محددة بموجب الاتفاق الموقع مع منظمة الأمم المتحدة، الذي أطلق علية اتفاق النفط مقابل الغذاء. حيث تم السماح بتصدير كميات من النفط تحت إشراف الأمم المتحدة. هذه الكميات المشروطة من النفط المصدر لم تمكن الدولة من تغطية بنود موازناتها العامة وكانت هذه المرحلة مرحلة حرجة ناجمة عن الدمار الذي لحق بالمنشآت والبنية التحتية، مما تتطلب العمل على توجيه الموارد المتاحة لتوفير الاولويات العاجلة مثل الامن الوطني والاجتماعي والغذائي، وهو الامر الذي ترتب عليه اعادة تخصيص الموارد الاقتصادية . وقد واجه الاقتصاد العراقي في هذه المرحلة تحديات واسعة ،كان المحور الرئيس فيها هو تلبية الحاجات الأساسية (مطشر، 2004: 76).

ومن معطيات الجدول (2) يتبين لنا ان قيمة الاستيرادات في العراق خلال فترة الحصار الاقتصادي سجلت انخفاضا كبيرا منذ عام 1990 ولغاية 1994 اذ بلغت (2.682) مليار دولار نهاية عام 1994 نظرا لعدم قدرة العراق على الاستيراد آنذاك مما انعكس على حاجة السوق من السلع الاستهلاكية والانتاجية ولينعكس اثر النقص في المعروض السلعي على اسعار السلع في السوق المحلية مما نتج عنه اثار تضخمية خاصة مع انخفاض مساهمة الانتاج المحلي في سد النقص، استمر الوضع على ما هو عليه لحين توقيع مذكرة التفاهم في عام 1996 ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء وعلى وفق ذلك نلاحظ ان قيمة الاستيرادات السلعية لعام 1997 وصلت الى (3.683) مليون دولار استمرت هذه الزيادة على نحو متواصل لتصل في عام 2001 الى (11.152) مليون دولار لتنخفض قيمة الاستيرادات الى (9.817) نهاية عام 2002 نتيجة انخفاض الايرادات النفطية بسبب انخفاض الانتاج النفطي الذي ترتب عليه انخفاض في حجم الصادرات النفطية ورغم ارتفاع اسعار النفط الى (28.10) دولار في عام

2003 الا ان الزيادة في قيمة كانت طفيفة جدا وذلك بسبب انخفاض حجم الصادرات كانعكاس للتغيرات السياسية والاقتصادية في العراق في ظل التواجد الامريكي وفي ظل بنية تحتية سيئة بعد ثلاثة عقود من الحروب والعقوبات الاقتصادية.

المرحلة الثالثة 2003-2019 مرحلة الاحتلال الامريكي للعراق والتطورات اللاحقة

شهد العراق بعد سقوط نظام الحكم في نيسان 2003، من قبل الاحتلال الامريكي مرحلة جديدة كانت بداية لتغيّر نظام الحكم لينتقل بذلك البلد من النظام الاقتصادي الموجه الى نظام اقتصاد السوق الذي افرز بديناميكياته سياقات عمل جديدة برؤى واساليب مغايرة في ادارة الاقتصاد لتتغير على اثر ذلك انماط الانتاج والاستهلاك والثقافة الاستهلاكية للفرد فمع نهاية الحصار الاقتصادي وعودة العراق الى تصدير النفط توقفت الكثير من المشاريع الانتاجية، لتبدأ بذلك مسيرة الاعتماد شبه الكلي على الخارج في سد فائض الطلب المحلي على السلع المستوردة ساهم في ذلك ضعف هيكل الاقتصاد القومي وارتفاع الدخول مقارنة بالسنوات السابقة خاصة وان الكثير من السلع كانت غير متوفرة بالكم والنوع المطلوب اضافة الى ان بعضها الاخر كان في قائمة الممنوع (العلاف، 2012، 73).

ومن خلال معطيات الجدول (2) يتبين لنا ان الزيادة في قيمة الاستيرادات في عام 2003 كانت طفيفة جدا كانعكاس للتدهور الامني الذي القى بظلاله على القطاع النفطي مما خفض من الايرادات النفطية المرتبطة بالطاقة التصديرية للنفط لتبلغ قيمة الاستيرادات **(9,934)** لكن ومع الاستقرار الاقتصادي والسياسي النسبي اخذت الاستيرادات لتصل في عام 2004 الى (21.302) مليار دولار والى (23.532) مليار دولار في عام 2005 دولار الا ان حالة عدم الاستقرار الامني والسياسي كان لها تأثير سلبي على قيمة الاستيرادات حيث وصلت الى (19.556) مليار دولار عام 2007.

وبالعودة الى بيانات الجدول(2) نجد ان قيمة الاستيرادات بلغت (36.858) مليار دولار عام 2009 واستمرت في التزايد رغم تذبذبها في بعض الاعوام اذ وصلت في عام 2013 الى (59.349) مليار دولار ومن ثم اخذ مسار الاستيراد بالانخفاض منتصف 2014 على اثر الهبوط الحاد لأسعار النفط لتصل قيمة الاستيرادات الى (53.177) عام 2014 ومن ثم الى (38.569) مليار دولار عام 2017. ومع عودة اسعار النفط نحو الارتفاع نسبيا وخروج العراق من البند السابع 2017 اخذت قيمة الاستيرادات تزيد بشكل تدريجي لتصل الى (39.861) عام 2018 والى (40.126) عام 2019. وعلى وفق ما سبق يتبين لنا ان قيمة الاستيرادات شهدت تزايداً ملحوظا نتيجة اتباع سياسات انفاقيه غير رشيدة شجعت على الانفاق الاستهلاكي، خاصة في السنوات (2008-2013) والتي اقرت خلالها موازنات وصفت بالانفجارية، المستندة الى اسعار النفط المرتفعة مما زاد على اثرها الطلب على السلع الكمالية مقارنة بحجم الطلب على السلع الضرورية.

ثالثاً: الهيكلي السلعي لاستيرادات العراق

يمثل الهيكل السلعي التوزيع النسبي للسلع المستوردة، فمن خلال مكوناته تتبين الاهمية النسبية لكل سلعة الى اجمالي السلع المستوردة ومدى اعتماد البلد على الاستيرادات في تلبية الاحتياجات المتعددة والمتنوعة. ومن خلال مؤشر التوزيع السلعي للاستيرادات يتم تشخيص الخلل في هيكل الاستيرادات كما ويستدل من خلاله على درجة تطور البلد وتقدمه فما يطرا من تغيرات كمية ونوعية في التركيب السلعي للاستيرادات باتجاه زيادة السلع الرأسمالية والوسيطة وتخفيض الاستيرادات من السلع الاستهلاكية ومنها الكمالية، سيؤدي الى الاسهام في النمو الاقتصادي (Elshibani,2013: 27)

وبالنظر الى الشكل (3) الذي يبين التوزيع الجغرافي لاستيرادات العراق خلال عام 2019، إذ نلاحظ ان الدول الاسيوية احتلت المرتبة الأولى في الشراكة التجارية مع العراق لذلك العام، اذ شكلت استيرادات العراق من الدول الاسيوية ما نسبته (70.9%)، تليها دول أوربا الغربية في الشراكة التجارية، اذ بلغت نسبة ما يستورده العراق من السلع(13.6%) من اجمالي الاستيرادات، اما الاستيرادات من الدول العربية فقد بلغت (6.2%) وفيما يتعلق بالاستيرادات من دول أمريكا الشمالية فقد بلغت (3.8%)، وبالنسبة للاستيرادات من دول امريكا الجنوبية فقد بلغت (2.6%) وفيما يخص استيرادات العراق من دول امريكا الوسطى والدول الافريقية باستثناء العربية فقد بلغت (0.2%) و (0.1%) على التوالي. نستنتج مما سبق ان (الصين وتركيا وايران والهند) هم ابرز الشركاء التجاريين للعراق وان سلع هذه البلدان تستأثر بأهمية كبيرة ويعزى ذلك الى القرب الجغرافي والعلاقات الاقتصادية والسياسية وامور تتعلق بطبيعة السلعة وسهولة تأمينها.

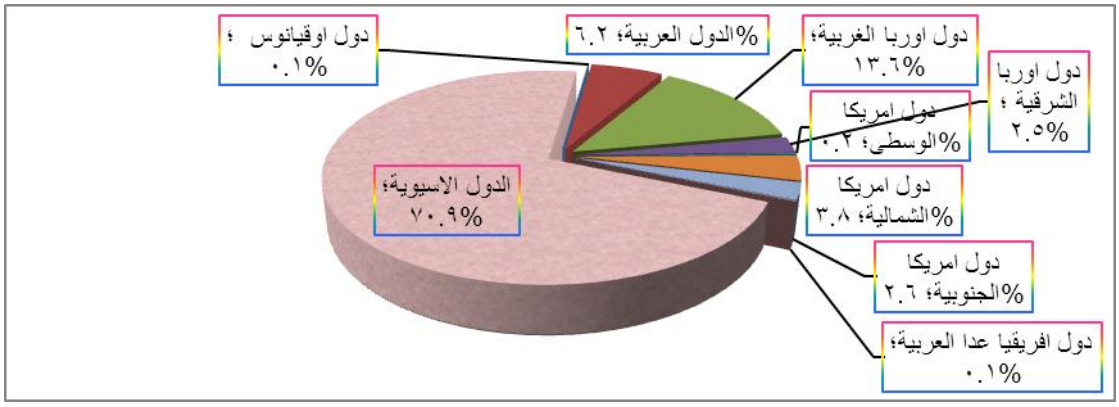

شكل (3) الاهمية النسبية لاستيرادات العراق حسب التوزيع الجغرافي لعام 2019

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2020 متوفر على الرابط الاتي: https://cbi.iq/news/view/463

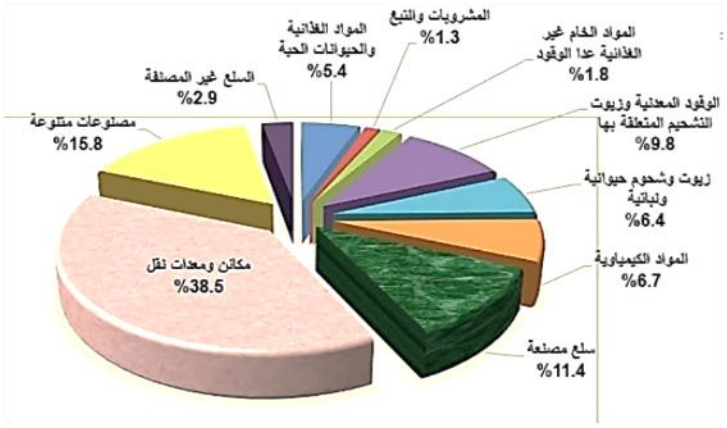

شكل (4) الهيكل السلعي لاستيرادات العراق لعام 2019

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2020 متوفر على الرابط الاتي: https://cbi.iq/news/view/463

اما الشكل (4) فأنه يشتمل على الهيكل السلعي لاستيرادات العراق خلال السنة ذاتها (2019)، يظهر لنا ان فقرة المكائن ومعدات النقل احتلت المرتبة الاولى في سلم ترتيب الاولوية لنسب المساهمة في اجمالي الاستيرادات والبالغة (38.5%) ، وقد تضمنت هذه الفقرة السلع المعمرة مثل اجهزة التكييف والفضائيات وقطع غيار السيارات والمولدات

والمحركات يأتي بعدها في الاهمية المصنوعات المتنوعة والسلع المصنعة بنسبة (15.8%) و(11.4%) على التوالي، اما استيرادات العراق من الوقود المعدني وزيوت التشحيم فقد شكلت (9.8%) كما بلغت نسبة المواد الكيمياوية ضمن الهيكل السلعي للاستيرادات (6.7%) كما سجلت فقرة الزيوت والشحوم الحيوانية (6.4%) من اجمالي الاستيرادات ، وبالنسبة للمواد الغذائية والحيوانات الحية فقد بلغت(5.4%) وما تبقى من نسبة مساهمة توزعت بين المواد الخام غير الغذائية والمشروبات والتبغ (1.8%) (1.3%) على التوالي.

المبحث الثاني : تحديد وتوصيف الأنموذج القياسي المعتمد

توصيف الانموذج القياسي المستخدم في التقدير

يعد القياس الكمي اداة للبرهنة على مدى مطابقة معنوية واشارة المتغيرات الاقتصادية لمنطق النظرية الاقتصادية التي تشكل الاساس الذي تستند عليه وتبدأ منه الدراسات القياسية، لذا فان الاسلوب القياسي يمدنا بالوسائل والادوات ضمن اساليب متعددة لتأكيد فروض النظرية الاقتصادية وعلى وفق ذلك فان صياغة الأنموذج الاقتصادي قياسياً يتطلب تحديد المتغيرات الاقتصادية الداخلة في الأنموذج كخطوة أولى، وكخطوة ثانية يتم الربط بين المتغيرات بصيغة رياضية وفق منطق النظرية الاقتصادية والذي على أثره يتسنى للباحث إمكانية دراسة هذه النماذج بصورة تطبيقية(محمد، 2012: 47).

المطلب الاول : توصيف الأنموذج القياسي المعتمد

لغرض بناء انموذج قياسي يوضح تأثير تغيرات اسعار النفط في الاستيرادات السلعية فقد تم تحديد ووصف المتغيرات في هذا الأنموذج على وفق الآتي:

أولاً : المتغير المستقل : اسعار النفط، وهو المتغير المستقل في النموذج وقد تم اختياره نظرا لدرجة اعتماد الموازنة العامة للاقتصاد العراقي على الايرادات النفطية التي تعد دالة في اسعار النفط وحجم الصادرات النفطية وعلى وفق ذلك فان الاستيرادات السلعية شأنها كشأن باقي المتغيرات التي تتغير مع تغيرات الايرادات العامة التي يتأتى الجزء الاكبر منها من ايرادات الصادرات النفطية.

ثانيا: المتغير التابع ويتمثل بـ الاستيرادات السلعية، / الوحدة النقدية مليار دولار.

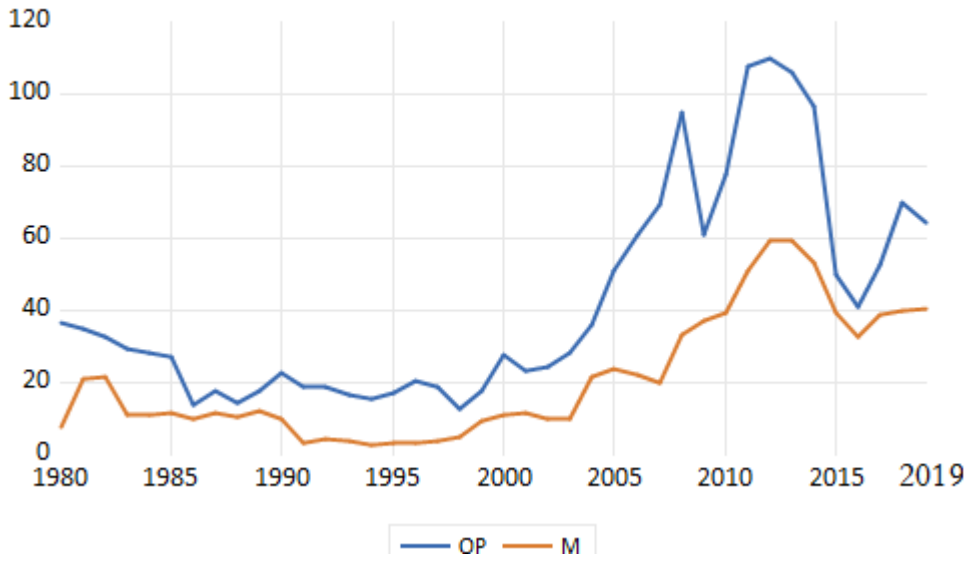

شكل(5) مسار اسعار النفط والاستيرادات السلعية للمدة 1980-2019

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

المطلب الثاني : صياغة العلاقة الدالية للأنموذج القياسي

لغرض تقدير وتحليل العلاقة بين الاستيرادات السلعية كمتغير تابع واسعار النفط كمتغير مستقل سيتم الاعتماد على الصيغة الأتية:

$$M = f(OP)$$

وبعد وضع المعادلة بالصيغة القياسية سوف تأخذ معادلة الانموذج الشكل الاتي:

$$M = BO + B1OP + Ui$$

وعليه يمكن بيان المتغيرات الداخلة في الانموذج بالاتي:

حيث إن:

BO = تمثل ثابت التقاطع الرأسي وتمثل اقتصادياً قيمة المتغير التابع والمتمثلة بالاستيرادات السلعية عندما تكون قيمة المتغير المستقل والمتمثل بأسعار النفط عندما تكون مساوية للصفر.

M= تمثل الاستيرادات السلعية / الوحدة مليار دولار.

OP = تمثل اسعار النفط : الوحدة دولار.

Ui = تمثل المتغير العشوائي.

ولأجل تحقيق هدف البحث واثبات فرضيته وبيان اثر المتغير المستقل في المتغير التابع تم الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية كونها من أهم البيانات التي استخدمت في الدراسات التطبيقية ولاسيما التي تعتمد على بناء نماذج الانحدار لتقدير العلاقات الاقتصادية، وغالباً ما تكون السلاسل الزمنية غير ساكنة باعتبار انها تعالج سلوكاً مختلفاً، ومن ثم فإن النتائج التي تحصل عليها من معادلة الانحدار والتقدير غالباً ما تكون زائفة أي لا معنى لها ولا يمكن استخدام مقدراتها في التنبؤ (Gujarati,2003:796).

ولغرض تفادي ذلك تم اجراء اختبار سكون السلاسل الزمنية بالاعتماد على اختبار ديكي فولر الموسع وعلى النحو الاتي:

اولاً: اختبار الاستقرارية

يهدف اختبار جذر الوحدة الى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدالة قيد الدراسة والتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية وتحديد رتبة تكامل كل متغير. فالسلسلة الزمنية الساكنة تتجه نحو وسط حسابي ثابت وتباياناتها حول هذا الوسط ثابتة الحجم، أما السلسلة الزمنية غير الساكنة فيكون وسطها أو تباينها أو الاثنين متغيرين عبر الزمن، وعادة يطلق على السلسلة الزمنية غير الساكنة بأنموذج السير العشوائي Random walk model وعليه يتم اجراء اختبار لقيمة المعلمة ($\emptyset$) فإذا كانت تساوي واحداً فإن ذلك دليل على وجود جذر الوحدة، وإذا كانت أقل من الواحد فسيدل ذلك على عدم وجود جذر وحدة يكون المتغير مستقراً.

ولان اختبار (DF) يعاني من بعض العيوب عليه فقد وسع (DF) اختبارهما ليصبح **Augmented Dickey-Fuller (ADF)** من خلال إضافة فترات التباطؤ الزمني لمتغير الاستجابة مع المتغيرات التفسيرية.

يفترض اختبار (DF) عدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ العشوائي. لكن في حالة إزالة هذا الافتراض (وجود ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ العشوائي) فيتم معالجته من خلال اختبار (ADF) الذي يقوم بإضافة حدود تباطؤ لمتغير الاستجابة مع المتغيرات التوضيحية حتى يتم حذف مشكلة الارتباط الذاتي، وتتحدد فترات التباطؤ المثلى إما من خلال معيار (Akaike) أو معيار (Schwartz) (Asteriou and Hall,2007:297).

المنهجية المعتمدة في القياس

لغرض تحقيق فرضية البحث والوصول الى هدفه وبعد التأكد من إن السلاسل الزمنية لمتغيرات الأنموذج متكاملة سيتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين المتغيرات وذلك من خلال اختبارات التكامل المشترك ، أذ سيتم الاعتماد على أُنموذج الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع (Autoregressive Distribution Lag Bounds Test (ARDL) الذي يعد من النماذج القياسية التي يعول عليها في تحليل السلاسل الزمنية بشكل واسع وذلك لما يتمتع به من مزايا قد لا تكون متاحة جميعها في باقي المنهجيات مثل انجل كرانجر او جوهانسن إذ بموجبها لا يقتضي إن تكون السلاسل الزمنية ساكنة عند ذات الدرجة، يضاف الى ذلك إمكانية تقدير الأجل القصير والأجل الطويل في الوقت ذاته ضمن معادلة واحدة.

كما من مميزاته الجمع بين متغيرات الابطاء كمتغيرات داخلية مع متغير خارجي يتأثر به. وان النتائج التقديرية التي يتم الحصول عليها تكون غير متحيزة (متسقة) وذات كفاءة عالية في التقدير وتساعد في منع حدوث الارتباط الذاتي كما ان الانموذج يعمل على اختيار فترة الابطاء الافضل للفرق الاول لقيم المتغيرات لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد.

تشمل منهجية ARDL خطوتين ففي الخطوة الاولى يتم اختبار الحدود لمعرفة ما اذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين كل المستويات للمتغيرات وان وجدت تلك العلاقة يتم الانتقال للخطوة الثانية والتي تحتوي على تقدير معلمات تصحيح التوازن في الاجل الطويل والاجل القصير من خلال نموذج تصحيح الخطأ (Gujarati,2005: 62-64)

$$\Delta y_t = a_0 + \sum_{i=0}^{r} a_{1i}\,\Delta y_{t-1} + \sum_{i=0}^{r} a_{2i}\,\Delta p_{t-i} + \sum_{i=0}^{r} a_{3i}\,\Delta m_{t-i} + \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 p_{t-1} + \beta_3 m_{t-1} + \varepsilon t$$

حيث:

Δ= الفرق الأول لقيم المتغير.

a_0= الحد الثابت.

r= عدد مدة الإبطاء الزمني المثلى.

$a_{1i}، a_{2i}، a_{3i}$= المعاملات قصيرة الأجل للعلاقة الديناميكية.

$\beta 1$، $\beta 2$، $\beta 3$ = معاملات طويلة الأجل التي من خلالها يمكن معرفة أمكانية وجود تكامل مشترك.

t= الزمن

εt= حد الخطأ العشوائي

ولتقدير انموذج البحث سنعتمد على برنامج Eviews11، وعلى وفق ما سنسعى اليه يتطلب منا إتباع الخطوات الاتية:

اولاً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية بالاعتماد على اختبار ديكي فولر الموسع لاختبار جذر الوحدة.

ثانيا: اجراء الاختبارات التشخيصية

ثالثا: اختبار فترة الابطاء

رابعاً: اختبار التكامل المشترك وفق منهج اختبار الحدود

خامساً: تقدير أنموذج الاجل الطويل

سادسا: تقدير انموذج حد تصحيح الخطأ

سابعا: اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات

اولاً اختبار استقرارية السلاسل

اختبار ديكي فولر الموسع **(ADF)**

من خلال الجدول (3) يتبين لنا ان السلسلة الزمنية لمتغير سعر النفط هي مستقرة عند المستوى وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على وجود جذر وحدة في سلسلة البيانات ونقبل بالفرضية البديلة التي تشير الى خلو الانموذج من جذر الوحدة .

جدول (3) اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لسلسلة بيانات متغير سعر النفط للمدة 1980-2019

المتغير المستقل		السلسلة مستقرة عند الفرق الاول			
		حد ثابت	الاحتمالية	حد ثابت واتجاه	الاحتمالية
سعر النفط		-5.522869	0.0000	-5.455463	0.0004
مستوى المعنوية	%1	-3.615588		-4.219126	
	%5	-2.941145		-3.533083	
	%10	-2.609066		-3.198312	

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 11

وبالنظر الى بيانات الجدول (4) يتبين لنا ان السلسلة الزمنية للمتغير المستقل اسعار النفط هي مستقرة عند الفرق الاول عند الحد الثابت والثابت والاتجاه وعليه سنقبل بفرضية العدم التي تنص بوجود جذر الوحدة للسلسلة الزمنية، ونرفض الفرضية البديلة التي تشير الى خلو الانموذج من جذر الوحدة .

جدول(4) اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لسلسلة بيانات متغير الاستيرادات السلعية للمدة 1980-2019

المتغير المعتمد		السلسلة مستقرة عند المستوى			
		حد ثابت	الاحتمالية	حد ثابت واتجاه	الاحتمالية
الاستيرادات السلعية		-3.315984	0.0211	-3.867671	0.0235
مستوى المعنوية	%1	-3.621023		-4.219126	
	%5	-2.943427		-3.533083	
	%10	-2.610263		-3.198312	

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 11

وبالنظر الى بيانات الجدول (4) يتبين لنا ان السلسلة الزمنية للمتغير المعتمد الاستيرادات السلعية هي مستقرة عند المستوى عند الحد الثابت والثابت والاتجاه وعليه سنرفض فرضية العدم التي تنص بوجود جذر الوحدة للسلسلة الزمنية، ونقبل الفرضية البديلة التي تشير الى عدم وجود جذر وحدة في الانموذج .

ثانيا: اجراء الاختبارات التشخيصية

1- اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي

وللحكم على صلاحية الأنموذج وملائمته سنعتمد على بعض الاختبارات التشخيصية للتأكد من مدى تخطي الانموذج للاختبارات القياسية وذلك لبيان وجود او عدم وجود مشاكل قياسية تؤثر على نتائج الاختبار، وسنبدأ باختبار الارتباط الذاتي المتسلسل وكما هو موضح في الجدول(5) الذي يبين لنا نتائج اختبار الارتباط الذاتي لعينة البحث وفق الآتي:-

الجدول(5) الارتباط الذاتي المتسلسل

F-statistic	0.522477	Prob. F(2,26)	0.5991

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews11

بالنظر الى معطيات الجدول اعلاه يظهر لنا ان بواقي انموذج عينة البحث لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل لحد الخطأ، اذ بلغت القيمة الاحتمالية (0.5991)، وهي اكبر من(5%) و عليه سنقبل بفرضية العدم التي تنص على ان البواقي لا تضمن مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ.

2- اختبار مشكلة عدم التجانس

اظهرت نتائج اختبار مشكلة عدم تجانس التباين إن قيمة(F) الاحتمالية، قد بلغت (0.8518)، وهي اكبر من(5%)، وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنص بتجانس البواقي وخلوها من اختلاف التباين كما هو مبين في الجدول (6):-

الجدول(6) مشكلة عدم التجانس

F-statistic	0.035449	Prob. F(1,33)	0.8518

المصدر- من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews11

3 - اختبار التوزيع الطبيعي

من خلال الشكل ادناه يتبين لنا ان احصائية التوزيع الطبيعي تتوافق مع ما تنص عليه الفرضية اي ان الاخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا في الأنموذج المقدر إذ بلغت (0.3) وهي بذلك اقل من 5% وهذا يؤكد ان الاخطاء تتبع التوزيع الطبيعي في الأنموذج المقدر.

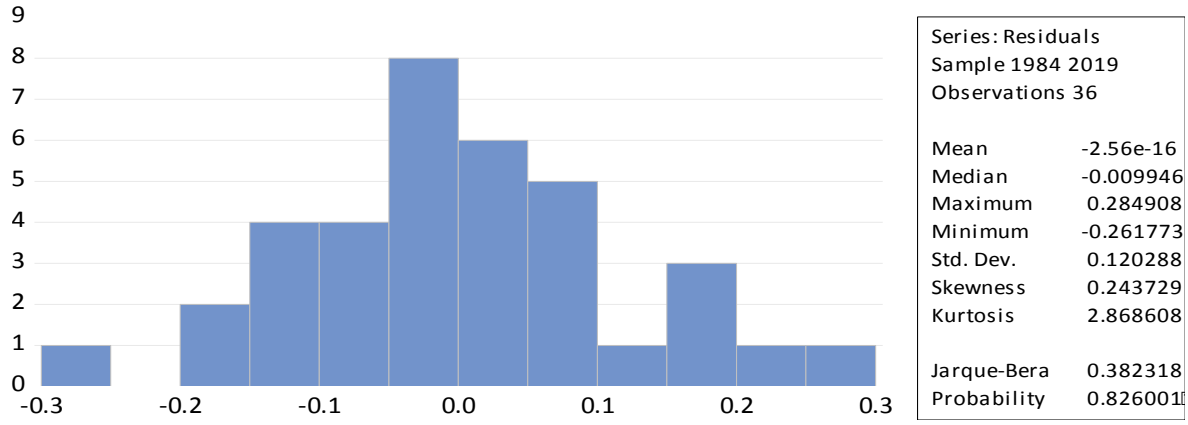

شكل (6) التوزيع الطبيعي لمتغيرات الانموذج

ثالثا: اختبار فترة الابطاء المثلى

في منهجية ARDL لا تشترط ان تكون كافة السلاسل الزمنية من نفس درجة التباطؤ فقد تختلف درجات التباطؤ الزمني في السلاسل الزمنية ضمن النماذج المعتمدة وفي انموذج البحث تم اختيار فترة الابطاء الامثل وفقاً لمعيار AIC و هي (4,2)، وكما هو مبين في الشكل الاتي:

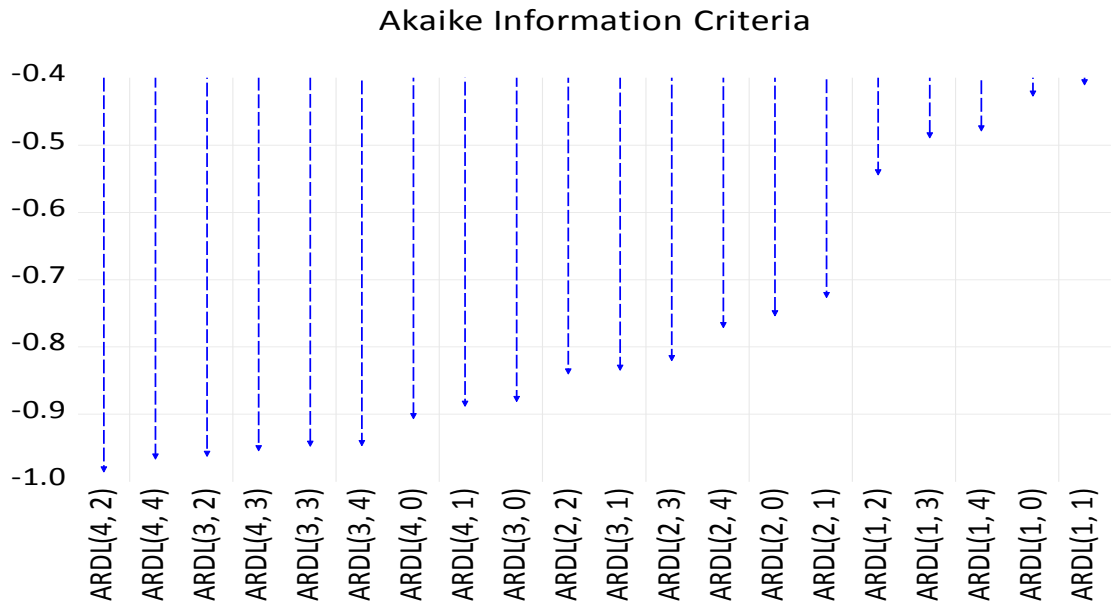

شكل(7) اختيار فترة الابطاء المثلى

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews 11

رابعاً: اختبار التكامل المشترك وفق منهج اختبار الحدود

للوقوف على العلاقة التوازنية في الاجل الطويل توفر لنا منهجية ARDL اختبار الحدود باستخدام اختبار فيشر F–statistic إذ قام Peseran et al (2001) باقتراح مجموعتين من القيم الحرجة عند مستوى معنوية معين، المجموعة الاولى نفترض ان كل المتغيرات مستقرة عند المستوى، بينما المجموعة الثانية تفترض ان كل المتغيرات مستقرة عند الفرق الاول، حيث يتم حساب احصائية فيشر لاتخاذ القرار بشأن فرضية العدم التي تشير انه لا توجد علاقة تكامل على المدى الطويل، فاذا كانت قيمة F المحتسبة اكبر من القيمة العظمى يتم رفض فرضية العدم اما اذا

كانت اصغر من القيم الدنيا يتم قبول فرضية العدم، اما اذا وقعت ما بين القيم العظمى والدنيا سيتم اتخاذ القرار وفقا لنتائج معامل تصحيح الخطأ (Nkoro & Kelvin, 2016:80).

نستدل من نتائج الجدول (7) التي تم الحصول عليها من اختبار الحدود (Bound Test) ضمن منهجية ARDL على وجود علاقة تكامل مشترك بين كل من الاستيرادات السلعية واسعار النفط في الاجل الطويل من خلال قيمة احصائية F التي بلغت (8.549993) وبهذا فهي أكبر من قيمة الحد الاعلى للقيم الحرجة .

جدول (7) Bound Test (منهجية الحدود)

الأنموذج	(F) الاحصائية المحسوبة		النتيجة
	8.549993		وجود تكامل مشترك بين اسعار النفط و الاستيرادات عند مستوى معنوية 5%
القيم الحرجة	الحد الاعلى	الحد الادنى	
10%	3.51	3.02	
5%	4.16	3.62	
2.5%	4.79	4.18	
1%	5.58	4.94	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews11

خامساً: تقدير أنموذج الاجل الطويل

تمثل هذه المرحلة تقدير معلمات الاجل الطويل من خلال أنموذج (ARDL)، يتبين من الجدول (8) نتائج تقدير العلاقة بين المتغير المستقل (سعر النفط)، والمتغير المعتمد (الاستيرادات) لعينة البحث وكالاتي:-

الجدول(8) نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين اسعار النفط والاستيرادات السلعية للعراق للمدة (1980-2019)

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob
OP	0.145324	3.189544	**0.0035**
C	2.454702	15.18334	**0.0000**
R-squared	0.830750		
Adjusted R-squared	**0.818437**		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews11

يظهر لنا الجدول(8) تقدير العلاقة طويلة الأجل لسعر النفط والاستيرادات ، فقد بلغت (0.145324) في الاجل الطويل وذات علاقة طردية في الاستيرادات وجاءت إشارته متطابقة مع إشارة معامل سعر النفط في الاجل القصير وبلغت Prob (0.0035)، وذات تأثير معنوي على متغير الاستيرادات ووفقا لذلك سنرفض فرضية العدم التي تتضمن عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وتعتمد الفرضية البديلة، أي أن ارتفاع اسعار النفط بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع قيمة الاستيرادات بمقدار (0.145324) كما يبين لنا الجدول(8) ان قيمة R^2 تساوي (83%) وهذا يفسر ان (83%) من التغيرات التي تحدث في قيمة المتغير المعتمد المتمثل بالاستيرادات يعود لتأثير اسعار النفط مما يشير ذلك الى القوة التفسيرية للأنموذج.

سادسا: تقدير صيغة تصحيح الخطأ

لغرض قياس العلاقة قصيرة الاجل، تم استخدام انموذج تصحيح حد الخطأ(Error correction model) فمن مميزاته انه يجمع بين خاصيتين تتمثل الاولى في قياس العلاقة قصيرة الاجل، اما الثانية فهي قياس سرعة التعديل لإعادة التوازن في الأنموذج الديناميكي. ففي حال التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، فإن ذلك دليل على وجود حالة عدم توازن في الأجل القصير، ولتصحيح هذه الاختلالات يتم إضافة حد الخطأ المتباطئ زمنياً المقدر من علاقة الأجل الطويل إلى معادلة الأجل القصير حيث يمثل هذا الأنموذج صيغة الفرق الاول زائداً حد تصحيح الخطأ وتباطؤ لفترة زمنية واحدة .

يتم الاستعانة به للتمييز ما بين المدى الطويل والقصير حيث ان القيمة التوازنية لمتغيرات الانموذج تتحدد من خلال العلاقة التوازنية طويلة الاجل (Asteriou and Hall,2007:310). وبذلك فهو يقيس سرعة عودة الاختلال في الاجل القصير باتجاه التوازن طويل الاجل. وهذا يمكننا من معرفة المدة الزمنية التي تستغرق للتعديل من الاجل القصير الى التوازن طويل الاجل ولتحقيق ذلك يتطلب ان تكون قيمة الاحتمالية معنوية وعادة تكون اشارته سالبة لأنه يشير للمعدل الذي تتجه به العلاقة القصيرة نحو العلاقة طويلة الاجل، وفيما يخص انموذج البحث فان حد تصحيح الخطأ ظهر معنويا واشارته سالبة ليدل ذلك على وجود تكامل مشترك بين اسعار النفط والاستيرادات، والجدول (9) يمثل نتائج تقدير أنموذج تصحيح الخطأ وكالاتي:-

الجدول (9) نتائج مقدرات العلاقة قصيرة الآجل بين اسعار النفط والاستيرادات السلعية للمدة (1980-2019)

Variable	Coefficient	t-Statistic	**Prob**
D(LM(-1))	0.546122	4.203276	**0.0002**
D(LM(-2))	0.359189	2.624883	**0.0139**
D(LM(-3))	0.257204	1.579698	**0.0254**
D(LOP)	0.217989	2.425599	**0.0220**
D(LOP(-1))	0.189454	2.310340	**0.0285**
CointEq(-1)*	-0.770021	-5.242339	**0.0000**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews11

يبين الجدول(9) نتائج أنموذج تصحيح حد الخطأ والمعلمات قصيرة الأجل لأسعار النفط والاستيرادات، فمن خلال معطيات الجدول(9) نلاحظ ان إشارة معلمة حد تصحيح الخطأ CointEq(-1) ذات اشارة سالبة بلغت (-0.770021) وذات معنوية بلغت (0.0000)ليدل ذلك على ان (77%) من الانحراف والاختلال في التوازن ما بين اسعار النفط والاستيرادات في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية وبأخذ مقلوب المعلمة (1.29) يتبين لنا ان تجاوز الصدمة بشكل كامل في الاجل القصير يستغرق سنة واربعة شهور للعودة الى حالة التوازن.

سابعا: اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات

من متطلبات تقدير انموذج الانحدار الذاتي ذو الاتجاهات المتباطئة التأكد من وجود استقرار هيكلي لمتغيرات الانموذج المعتمد للأجلين الطويل والقصير وذلك من خلال اختبار المجموع المتراكم لبواقي المتابع CUSUM (The cumulative sum of the recursive residuals)، إذ تبين لنا الاستقرارية الهيكلية ان المتغير التابع بقيمه الاصلية لم يحدث فيه تغيرات هيكلية، وما يؤكد ذلك وقوع الرسم البياني للاختبار (CUSUM) داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية (5%)، مما يدل بان جميع معلمات الانموذج مستقرة وفقا لما جاءت به الفرضية البديلة، وكما موضح في الشكل (8) حيث ان اختبار الاستقرارية يقع داخل الحدود الحرجة وهذا يعني بان اختبار المجموع التراكمي لبواقي المتابع اثبت ان البيانات المعتمدة لم تظهر تغييرا هيكليا في سلوكها عبر الزمن. مما يؤكد حالة الاستقرار بين متغيرات البحث والانسجام بين أنموذج تصحيح الخطأ في الاجلين الطويل والقصير.

كما ان الرسم البياني لاختبار (Cusum of suqares) الذي يقوم باختبار الاستقرار الهيكلي بشكل نسبي من خلال اعطاء اهمية نسبية لكل قيمة من قيم البواقي يبين ان معاملات الانحدار تقع داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5% كما في الشكل (9) مما يدل بان كافة المعلمات مستقرة ومقبولة حسب ما تنص فرضية العدم، وان اختبار السكون يقع داخل الحدود الحرجة ويتغاير حول القيمة الصفرية (الصفر)، مما يثبت سكون المعلمات في الاجلين القصير والطويل للأنموذج المقدر بالاعتماد على منهجية ARDL. رغم وجود حالة تماس للحدود الحرجة في سنتي 2003 و2014 لكن دون الخروج من الحدود الحرجة وذلك نتيجة تأثر الاقتصاد العراقي في عام 2003 نتيجة الاحتلال الامريكي للعراق وما ترتب على ذلك من تحولات هيكلية في مجمل الاقتصاد الوطني كذلك فيما يخص عام 2014 حيث تأثر الاقتصاد العراقي بحالة الركود الاقتصادي العالمي والتي على اثرها انخفض الطلب على النفط مما ادى الى هبوط اسعار النفط تزامن ذلك مع سيطرة الجماعات الارهابية"داعش" على بعض المحافظات العراقية.

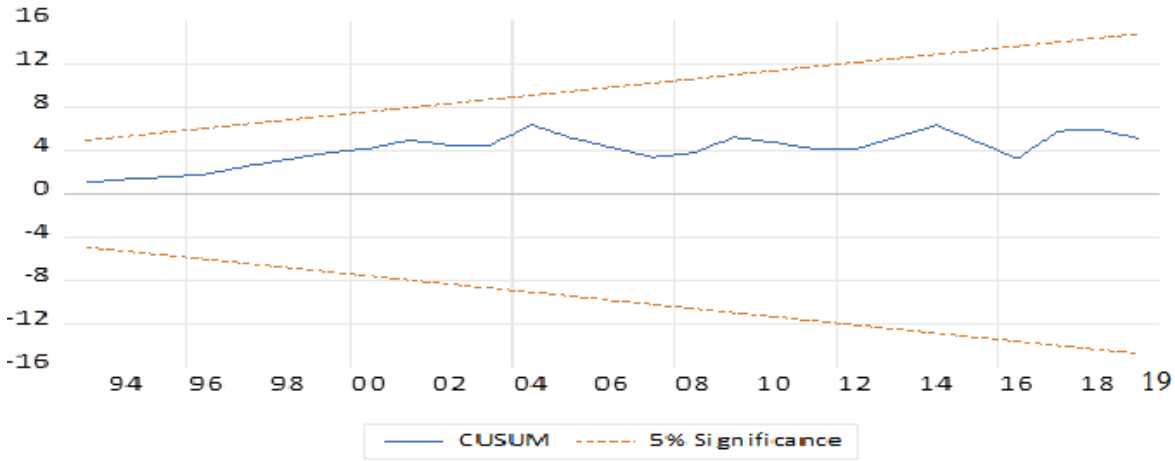

شكل(8) **المجموع التراكمي لبواقي المتابع**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 11

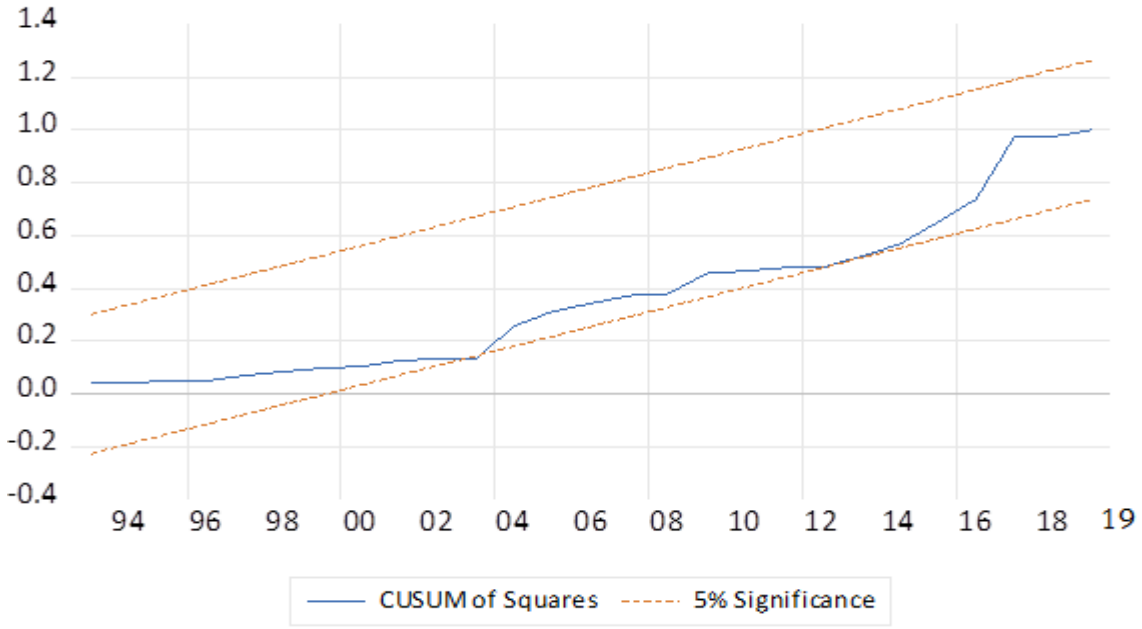

شكل (9) المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 11

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً : الاستنتاجات

اولاً: استنتاجات الجانب التطبيقي للبحث

1. تبين من خلال اختبار ديكي فولر ان سلسلة متغير اسعار النفط في انموذج البحث خلال المدة (1980-2019)، احتوى على جذر وحدة بيد انه ومع اخذ الفرق الاول I(1) اصبحت السلسلة ساكنة، إما سلسلة متغير الاستيرادات السلعية فقد كانت مستقرة وساكنة عند المستوى الاصلي I(0).
2. أظهرت نتائج البحث ان هنالك علاقة توازنية قصيرة الأجل، حيث ان معلمة المتغير المستقل (OP) في انموذج البحث ولفترة ابطاء واحدة قدرت بـ (-0.77) ، وبالتالي يلزم العودة إلى الوضع التوازني بعد سنة واربعة شهور ، أي هو الزمن اللازم لتجاوز كامل الصدمة في الاجل القصير.
3. اكد البحث وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير المستقل اسعار النفط(OP)و المتغير المعتمد الاستيرادات السلعية (M)، هذا ما يثبت صحة فرضية البحث إذ بلغ معامل المرونة لأسعار النفط في الآجل الطويل (0.145324) والاشارة موجبة ومعنوية في الاستيرادات السلعية اي ارتفاع اسعار النفط بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة قيمة الاستيرادات السلعية بمقدار (145%). وهذ النتائج تتطابق مع واقع الاقتصاد العراقي واوضاعه الحالية فمع ضعف النشاط الاقتصادي في القطاعات الانتاجية كالزراعة والصناعة التحويلية وضعف الاهتمام والتطوير بتنويع مصادر الايرادات سيترك الاقتصاد العراقي تحت مظلة الاستيرادات .

ثانياً: استنتاجات الجانب النظري للبحث

1. ان التغيرات في اسعار النفط هي حالة مستمرة نظرا لكون سلعة النفط سلعة استراتيجية لا تتأثر فقط بالمتغيرات الاقتصادية وحدها، وعليه فان استمرار اعتماد الموازنة العامة على الايرادات النفطية بنسب عالية من شأنه تعريض الاقتصاد لتأثيرات الصدمات المزدوجة فالأزمات والصدمات الخارجية تظهر اثارها في حجم الطلب على النفط التي تأخذ مسارا تنازليا تدفع اسعار النفط معها للهبوط وهنا يقع الاقتصاد العراقي تحت ضغط الصدمات المزدوجة فبيئة الاقتصاد العراقي وتركيبته تخلق العديد من الازمات نظرا لحالة عدم الاستقرار الامني والسياسي و تزايد معدلات الفقر والبطالة والفساد المالي.
2. ساهمت العديد من الاحداث والمتغيرات الداخلية والدولية منذ عقد الثمانينيات ولحد الان في احداث تغيرات في البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العراق، وكل مرحلة افرزت العديد من الاوضاع التي تطلبت معالجات جذرية عبر سياسات اصلاحية واضحة المعالم، لكن تعاقب الازمات وحالة عدم الاستقرار الاقتصادي وتفاقم حالة الفساد في ظل غياب برامج تنموية حقيقية تسعى للنهوض الاقتصادي جعل من الاقتصاد العراقي اقتصادا استهلاكيا وما يثبت ذلك النسب المتدنية لمساهمة القطاعات خاصة الزراعة والصناعة التحويلية مما يشير الى وجود زيادة متواصلة في الاعتماد على العالم الخارجي في تأمين معظم السلع.
3. ان عدم وجود سياسة تجارية واضحة المعالم ادت الى هيمنة النمط الاستهلاكي، فالاقتصاد العراقي احادي الجانب من حيث التصدير ومتنوع من حيث الاستيرادات التي اصبحت تشمل معظم السلع الامر الذي انعكس على الانتاج المحلي واخرج الكثير منه من دائرة التنافس فالسوق العراقية اليوم تستورد معظم حاجتها .
4. اتسم اعداد الموازنات العامة بكونه دالة لإيرادات النفط اكثر منه دالة للاحتياجات الفعلية لتنفيذ البرامج العامة. وجاء تزايد التخصيصات بشكل غير مدروس مما شجع على تفشي الفساد المالي في تنفيذ معظم البرامج الخدمية الامر الذي انعكس على مستوى النشاط الاقتصادي.
5. ان الايرادات النفطية لم تستغل لخدمة الفائض الاقتصادي ولم ينتج عنها تراكم رأسمالي ليتم توجيهه نحو مشروعات وبرامج تنموية فظلت مقتصرة على تغطية النفقات التشغيلية و تمويل الاستيرادات وتغطية العجز المزمن في ميزان المدفوعات وهذا يظهرا جليا من خلال التراجع في الاهمية النسبية لباقي القطاعات خاصة الزراعة والصناعة واستمرار الاعتماد وبشكل متزايد على الاستيرادات.
6. ان سوء توزيع واستخدام الموارد المالية المتأتية من تصدير النفط على شكل اجور ومرتبات شجع من زيادة القدرة الاستهلاكية للمواطن العراقي مما اضعف من حجم الادخار والاستثمار حيث ان النسبة الاكبر من الموازنة تخصص لدفع الرواتب .
7. لم تسهم الاستيرادات السلعية في زيادة القدرة الانتاجية للعراق، فمعظم السلع التي يستوردها العراق يغلب عليها الطابع الاستهلاكي، وفيما يخص فقرة المكائن والمعدات التي اظهرت تفوقها على باقي فقرات الاستيرادات فان معظمها يتمثل في السلع المعمرة مثل اجهزة التكييف والفضائيات وقطع غيار السيارات والمولدات والمحركات.

ثانياً : المقترحات

1- على وفق ما يتوافر لدى العراق من امكانيات اقتصادية وبشرية متنوعة ، يتطلب استخدامها على نحو امثل ضمن خطط تنموية هادفة وفاعلة لتوجيه هذه الموارد نحو قطاعات وانشطة من شأنها تنويع مصادر الايرادات لتقليل الاعتماد على ايرادات النفط في ادارة الاقتصاد ولتفادي اثار صدمات هبوط اسعار النفط.

2- العمل على تشجيع القطاع الخاص وتامين متطلباته وتقديم التسهيلات له ليشارك في العملية الانتاجية لتفعيل السوق المحلية و لتقليل الاعتماد بشكل تدريجي على الاستيرادات . ففي ظل الوضع الحالي للعراق فان افضل الحلول لمعالجة المشاكل البنيوية الاقتصادية والاجتماعية سيكون عبر تفعيل القطاعات الاقتصادية خاصة الزراعة والصناعة التحويلية من خلال استثمارات القطاع الخاص فمن شان ذلك تقليل الاختلالات الهيكلية التي اخذت تتوسع في الاقتصاد العراقي.

3- تشديد الرقابة والمتابعة على حركة دخول السلع وذلك ضمن أطار الاجراءات الكمركية، لان الكثير من هذه السلع تفتقد للنوعية والمواصفات الجيدة.

4- العمل على توفير قنوات ادخارية لغرض خفض الاستيرادات باعتبارها تسرب للدخل الى الخارج من ناحية ومن ناحية اخرى السيطرة على ثقافة الاستهلاك التي اخذت تنتشر في المجتمع العراقي بشكل واضح.

5- ايجاد حلول فاعلة للتصدي لظاهرة الاغراق لما نتج عنها من اثار سلبية على المنتجات المحلية بسبب الانفتاح غير المبرمج في الاستيرادات.

المصادر

اولاً: الأطاريح والرسائل الجامعية

1. أحمد، جمال محمد نجيب، 2011، تقلبات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها في ظل عدم التأكد في السوق الدولية، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد– جامعة الموصل.
2. العلاف، رعد سليمان ذنون، 2012، القيود والممكنات أمام جمهورية العراق للانتماء إلى منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد– جامعة الموصل.
3. مطشر ، اقبال هاشم،2004، الأثر التراكمي للحصار الاقتصادي في متغيرات مختارة من الاقتصاد العراقي للمدة (1970–2000) ، اطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية الادارة والاقتصاد– الجامعة المستنصرية.

ثانياً الكتب

1. دعدوش، على عبد الكاظم، 2020 اسعار النفط ودول اوبك علاقة متضادة، الطبعة الاولى، مكتبة الضاد للنشر والتوزيع، بغداد.
2. الراوي، احمد عمر، 2016، اقتصاديات النفط والغاز العراقي مسارات النجاح والاخفاق، الطبعة الاولى ، دار العصماء، دمشق.
3. عبد الرضا، نبيل جعفر، 2010، الاقتصاد النفطي، الطبعة الاولى، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة.
4. العلي، احمد إبريهي، 2013، اقتصاد العراق في دراسات، استئناف النهوض لتعويض الفرص الضائعة، الطبعة الاولى، دار الايام للطباعة والنشر والتوزيع، عمان الاردن.
5. العلي، احمد إبريهي، 2018، التمويل وسوق الصرف والتنمية في اقتصاد نفطي، الطبعة الثانية، دار الايام للطباعة والنشر والتوزيع، عمان الاردن.
6. محمد، شيخي، 2012، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الاردن.

ثالثاً: التقارير والنشرات الاحصائية

1. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي اعداد متفرقة متوفر على الرابط الآتي:
https://cbi.iq/news/view/463
2. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد متفرقة متوفر على الرابط الآتي:
https://www.amf.org.ae/ar/jointrep
3. معهد ستوكهولم لدراسات السلام: متوفر على الرابط الآتي:
www.sipri.org/research/armament
4. منظمة البلدان المصدرة للنفط اوبك: متوفر على الرابط الآتي:
https://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm

المصادر الانكليزية

1. Arest, María Lasa,2016, Oil and Gas Revenue Sharing in Iraq, REVENUE SHARING CASE STUDY, Natural resource Governances institute

2. Asteriou, Dimitrios and Hall, Stephen G., 2007, Applied Econometrics, Published By Palgrave Macmillan, China.
3. Elshibani, Bashir .A .M,2013, Merchandise Trade Territorial and Commodity Structure Development: The Analysis of Selected Factors Influencing Libyan Merchandise Trade. Gzech university of life scinces prague.
4. FRAUMENI, M, BARBARA, 2017, Gross domestic product: Are other measures needed? IZA World of Labor 2017, Hunan University, China, and NBER, USA.
5. Gujarati .N. Damodar, 2003 , Econometrics By Example , The McGraw-Hill , Inc, New York , USA.
6. Gujarati ,Damodar, 2005 Basic Econometrics,5Th Edition ,New York.
7. Nkoro, Emeka and Kelvin, Aham , 2016, 2016Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation, Journal of Statistical and Econometric Methods, vol.5, no.4
8. Radelet,Steven,1999, Manufactured Exports, Export Platforms, and Economic Growth, Harvard Institute for International Development. https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/Pnach178.pdf